مقترعون صوتوا في أكثر من مركز وآخرون أموات أو خارج القطر!

المحكمة الإدارية في طرطوس تلغي قرار تسمية فائزين بانتخابات مجلس مشتى الحلو

| الوطن

أصدرت المحكمة الإدارية بطرطوس في جلسة علنية حكماً بإلغاء القرار ذي الرقم ١٥٦/ن الصادر عن وزير الإدارة المحلية والبيئة بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢ جزئياً فيما يخص تسمية الفائزين في انتخابات أعضاء مجلس بلدة مشتى الحلو الفئة أ، وإعلان بطلان الانتخابات في عدد من المراكز، وإعادة الانتخابات فيها.

ونص القرار الصادر في ٢٣ الشهر الماضي، والذي اطلعت «الوطن» عليه، على أن تقتصر عملية الانتخاب في هذه المراكز على الناخبين الذين يحق لهم الانتخاب ممن تتوافر فيهم شروط الانتخاب ولم يسبق لهم الانتخاب في مراكز انتخابية أخرى وإعداد الصك اللازم بتسمية الفائزين في ضوء نتيجة الانتخابات في المراكز المذكورة ورفض الدعوى فيما جواز ذلك.

وأوضح الحكم المكتسب بحق الجهة المدعية المتمثلة بوزير الإدارة المحلية والبيئة – إضافة لمنصبه، ومحافظ طرطوس إضافة لمنصبه، بأن القرار قابل للطعن أمام المحكمة الإدارية العليا خلال خمسة أيام من تاريخ صدوره.

وبحسب قرار المحكمة تبين بالتدقيق وفقاً لما ارتأت الخبرة أنه جرت مخالفات كثيرة شابت العملية الانتخابية من وجود مقترعين من خارج المحافظة ومن خارج الدائرة الانتخابية، إلى عدم كتابة الاسم الثلاثي في السجلات التي تتشابه بها التواقيع، وإلى وجود مقترعين صوتوا في أكثر من مركز، وإلى استحضار مقترعين أموات، وإلى تصويت أناس خارج القطر أثناء العملية الانتخابية.

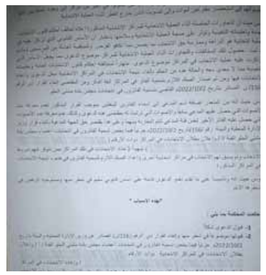

وجاء في القرار أنه يبدو ظاهر الحال أن التواقيع متشابهة والسجل غير موقع من رئيس وأعضاء اللجنة الانتخابية وغير مختوم، ويوجد في السجل أسماء مقترعين من خارج المحافظة ومن خارج الدائرة الانتخابية.

وذكر القرار أنه ومن حيث أن التجاوزات الحاصلة أثناء العملية الانتخابية للمراكز الانتخابية المذكورة أعلاه تخالف أحكام قانون الانتخابات العامة وتعليماته التنفيذية وتؤثر في صحة العملية الانتخابية وسلامتها باعتبار أن الأساس القانوني الذي ترتكز عليه أي عملية انتخابية هو النزاهة وممارسة حق الانتخاب بما يضمن مبدأ تكافؤ الفرص والمنافسة العادلة بين المرشحين، وما دام قد ثبت حصول تلك المخالفات والتجاوزات أثناء العملية الانتخابية للمراكز موضوع الدعوى، ما يجعل الأساس الذي ارتكزت عليه عملية الانتخاب في المراكز موضوع الدعوى، منهاراً، لمخالفته أحكام قانون الانتخابات العامة وتعليماته التنفيذية، مما لا بد معه والحالة هذه من الحكم بإلغاء نتيجة الانتخابات في المراكز الانتخابية محل الدعوى وإعادة الانتخابات فيها ومن ثم إصدار الصك اللازم بتسمية الفائز في المراكز الآنفة الذكر، ومن المقتضى إلغاء القرار ذي الرقم ١٥٦/ن الصادر بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢م القاضي بتسمية الفائزين في انتخابات مجلس بلدة مشتى الحلو.

ويذكر قانون الانتخابات العامة في المادة ٨٤ أنه يتم الطعن في صكوك تسمية أعضاء مجالس الإدارة المحلية خلال خمسة أيام من تاريخ نشرها كما يلي: أمام محاكم القضاء الإداري المختصة بالنسبة لأعضاء مجالس المحافظات وممن مراكز المحافظات، أمام محاكم الإدارة المختصة بالنسبة لأعضاء باقي مجالس الإدارة المحلية، على أن تفصل المحاكم المشار إليها في هذه المادة في الطعون المقدمة إليها على وجه السرعة وبما لا يزيد على ١٥ يوماً من تاريخ قيد الدعوى ويكون الحكم قابلاً للطعن أمام المحاكم الإدارية العليا خلال ٥ أيام من تاريخ صدوره، وتفصل المحكمة الإدارية العليا في الطعون المقدمة أمامها فيما يتعلق بانتخابات المجالس المحلية خلال ١٥ يوماً من تاريخ قيد الطعن لديها ويكون قرارها مبرماً.

شاغلون في ضاحية مطار دمشق يطالبون بتأجيل إخلائهم

مدير الطيران المدني: مساكن وظيفية لا يمكن الإقامة فيها لغير القائمين على رأس عملهم في المطار

| محمود الصالح

وردت إلى «الوطن» شكوى من عدد من سكان ضاحية الباسل في مطار دمشق الدولي التابعة للمؤسسة العامة للطيران المدني عن عمل المؤسسة على إخلاء عائلاتهم من مساكن التي قضوا فيها عشرات السنوات خلال خدمتهم في مطار دمشق الدولي، ولم يغادروا عملهم خلال الأزمة رغم الصعوبات والمعاناة التي تعرضوا لها خلال السنوات الماضية.

ويؤكد أصحاب الشكوى المتذرين بالإخلاء أنهم أفنوا عمرهم في خدمة مؤسستهم في المطار، واليوم نتيجة الإنذار الذي وجهته إدارة المؤسسة سيصبحون في الشارع مع أولادهم وعائلاتهم، حيث لا يملكون أي مكان يؤويهم في ظل هذه الظروف الصعبة التي وصل فيها إيجار البيت في أي مكان إلى ما يزيد على الراتب التقاعدي لهؤلاء العمال، وهم على أبواب فصل الشتاء.

ويضيف أصحاب الشكوى إنهم وأطفالهم اعتادوا هذه المنطقة ومنهم من ولد وترعرع فيها، وبالتالي لا يمكنهم مغادرتها، ويطالب هؤلاء العمال بالنظر في وضعهم والتمييز بين الذين ليس لديهم سكن في أي مكان من البلاد، ولم يغادروا بيوتهم في أي لحظة لأنه لا يوجد لديهم غيرها، ومنحهم مهلة حتى نهاية العام الدراسي نظراً لوجود طلاب لديهم في تلك الضاحية، وبين العمال المتقاعدين الذين لديهم سكن في دمشق أو قرامم، وبالتالي ليسوا بحاجة ماسة لهذه المساكن.

«الوطن» تواصلت مع المدير العام للمؤسسة العامة للطيران المدني باسم منصور، الذي أكد أن السكن في هذه الضاحية ينظمه قانون السكن الوظيفي، وهناك تأكيد من الحكومة على ضرورة تسليم المساكن الموجودة فيها إلى لجنة السكن لتسليمها للعمال القائمين على رأس عملهم في المطار، ولا يوجد أي مبرر لبقاء هؤلاء العمال في تلك المساكن، وطلب أن يتم الاطلاع على التفاصيل من رئيس لجنة الضاحية التي تتكون من ممثلي المؤسسة والسورية للطيران والعمال والفرقة الحزبية.

رئيس لجنة الإدارة والإشراف في ضاحية الباسل في المطار فراس ملحم قال: نحن دولة قانون ونعمل وفق نظام مؤسساتي ويحكمنا قرار مجلس الوزراء رقم ١٩٧٥ لعام ١٩٩٥ الذي يوصف السكن في ضاحية الباسل للعاملين في المطار والتي تضم ٥٢٩ شقة سكنية البعض منها شقق إدارية والباقي سكنية، ويحدد القرار أن هذا السكن هو سكن وظيفي، بموجب عقد إشغال مؤقت حتى انتهاء الصفة الوظيفية للعامل سواء بالوفاة أم التقاعد أو الاستقالة أو عدم إشغال المسكن لفترة زمنية محددة، وهذا يعرض الشاغل للإخلاء من المسكن وتسليمه لمن يستحق بهدف تحقيق استمرار العمل في مؤسسات المطار.

وأكد ملحم أنهم في لجنة الإدارة والإشراف في الضاحية لا يتمنون الضرر لأي إنسان ويتفهمون وضع ومعاناة الناس، لكن القانون يجب أن يطبق على الجميع.

وبين رئيس اللجنة أنه لا يوجد لدى أي من الشاغلين المنذرين بالإخلاء طلاب في مدارس الضاحية الآن. ولذلك تعمل اللجنة على تطبيق بلاغ رئاسة مجلس الوزراء الصادر في ٢٠٢٢/٥/١٩ الذي يطلب من جميع الجهات العامة معالجة مخالفات السكن الوظيفي في سورية ومنها وزارة النقل التي شكلت لجنة لهذا الموضوع درست أوضاع جميع الشقق السكنية في ضاحية الباسل في المطار وهي مؤلفة من ممثلين عن مؤسسة الطيران المدني والسورية للطيران ونقابة العمال والفرقة الحزبية.

وأوضح أنه تبين وجود ٧٥ شقة يسكنها عمال بشكل مخالف للقانون، ورأت اللجنة أنها ستقوم بإخلاء تلك المساكن على عدة دفعات حتى لا تكون هناك مشكلة في عملية الإخلاء، حيث سيتم في كل مرة إخلاء ٢٠ شقة، وبناء على ذلك تم توجيه كتاب للمحامي العام في ريف دمشق للمساعدة في ذلك.

وحول وجود ظلم بحق من وصفوا بأنهم مخالفون أوضح ملحم أن هناك حوالي ٢٠ شاغلاً لا يستخدمون هذه الشقق ووضعوا أغراضهم فيها وغادروا إما إلى قراهم أو إلى دمشق، وهناك البعض من الشاغلين لديهم شقق سكنية في دمشق قاموا بتأجيرها والبقاء في الضاحية.

ووعد رئيس اللجنة بمنح المنذرين مهلة إضافية مدتها ١٥ يوماً للإخلاء، تضاف إلى المدة التي حددتها النيابة العامة لهم وهي ١٥ يوماً، وبذلك يكون أمامهم شهر لترتيب أوضاعهم وتسليم تلك الشقق، لتقوم اللجنة بتسليمها لأصحاب الحقوق من العاملين القائمين على رأس عملهم، وهناك ٢٠٠ عائلة تنتظر على الدور استلام مساكنها في الضاحية، وهذا الأمر مرهون بإخلاء الشقق المخالفة.

> ملحم: بعضهم أغلق مسكنه وغادر إلى قريته وآخرون يؤجرون بيوتهم في دمشق ويسكنون في الضاحية

المحافظ فوجئ بحضور قليل من الصناعيين؟؟!!

جمران: لم نلمس رغبة جدية من المكتتبين بالمنطقة الصناعية للمباشرة بمشاريعهم!

| القنيطرة - خالد خالد

فوجئ محافظ القنيطرة معتز أبو النصر جمران بالحضور القليل للصناعيين والمستثمرين المكتتبين على مقاسم المنطقة الصناعية والحرفية في الحلس الذين لبوا دعوته للبحث في المعوقات والصعوبات التي تعوق الإقلاع الفعلي وتحول دون تنفيذ تلك المقاسم من أجل تذليلها، مبيناً أنه ورغم عدد المكتتبين الذي بلغ ٢٦٥ إلا أن الحضور القليل يعد مؤشراً على رغبة الأشخاص الذين حضروا بالاستثمار والانطلاق بمشاريع المنطقة الصناعية.

وأوضح جمران أن المنطقة الصناعية في الحلس تم إحداثها عام ٢٠١٨ وحتى تاريخه لم تلمس المحافظة الجدية من المكتتبين للمباشرة في المقاسم التي اكتتبوا عليها الصناعية والحرفية، مؤكداً أنه وفي حال كانت هناك نية ورغبة حقيقية من المكتتبين في المباشرة بالعمل فإن المحافظة جاهزة لاستكمال أعمال مشاريع البنية التحتية وهذا الأمر متوقف على المكتتبين أنفسهم للمباشرة؟

وأشار المحافظ إلى مطالب أبناء القنيطرة بتخصيصهم بمقاسم المنطقة الصناعية حيث إن العدد الأكبر من المكتتبين من أبناء دمشق الذين لم يفسحوا المجال لأبناء القنيطرة للاكتتاب على مقاسم في منطقتهم الصناعية الوحيدة بالمحافظة.

وبين جمران أنه سيتم التواصل مع وزارة المالية لمنح قروض للصناعيين في القنيطرة الذين راجعوا المصرفين العقاري والزراعي للحصول على قروض من أجل الإقلاع في المقاسم المخصصين بها لكنه جاء مع الرفض لأن إدارة المصرف لا تمنح قروضاً للقنيطرة، وقال: إما أن تكون القنيطرة محافظة كغيرها من المحافظات وتحصل على الميزات نفسها أو ستتم مخاطبة الجهات المعنية للنظر في استثناء القنيطرة من بعض المزايا التي تحصل عليها المحافظات الأخرى، منوهاً إلى أن الحكومة تدعم القنيطرة وبالتالي لن توافق على إحداث مناطق صناعية من دون النظر إلى واقع المصارف والقروض التي يجب أن تقدم للصناعيين والمستثمرين.

ولفت جمران إلى التواصل مع وزارة النفط لإعادة تفعيل فرع المحروقات المجمد منذ عام ٢٠١٦ والرغبة بتفعيله لحل الكثير من القضايا العالقة ومنها تزويد المنشآت القائمة والفعاليات التجارية المختلفة بالمازوت الصناعي للاستمرار في عملها.

بدوره بيّن عضو غرفة تجارة وصناعة القنيطرة محمد خير درويش أن عدد المكتتبين على مقاسم المنطقة الصناعية في الحلس من محافظة دمشق ١٧٣ مكتتباً من أصل ٢٦٥، مشيراً إلى وجود منغصات كثيرة أمام الصناعيين للمباشرة بتنفيذ مقاسمهم ومنها رفض المصارف (العقاري والزراعي) إعطاء قروض للمكتتبين بالمنطقة الصناعية في القنيطرة لأسباب غير موضوعية بأنها محافظة غير آمنة! وكذلك توقف العمل في مشاريع البنية التحتية وتوقف بناء الخزان وعدم إيصال الكهرباء وضرورة توسيع الكادر بمديرية المناطق الصناعية التي لا يوجد فيها سوى شخصين (المدير والموظف).

وطالب درويش بضرورة إحداث خط مباشر للكهرباء من محطة أيوبا إلى المنطقة الصناعية حيث الصناعيين على استعداد لدفع قيمة الاستجرار بالمبلغ المحدد في منطقة عدرا الصناعية، إضافة إلى ضرورة وجود حراسة على المقاسم التي بوشر العمل بها وذلك بعد وقوع عدة سرقات، علماً أن المكتتبين على استعداد للتكفل برواتب هؤلاء الحراس.

ونوه صاحب منشأة لإنتاج المحارم إلى وجود صعوبة في دفع قيمة استجرار المازوت الصناعي، حيث ترفض الشركة الخاصة أن يتم دفع قيمة المازوت في مصارف القنيطرة بحجة أنه لا يوجد لها حساب خاص في المصارف ما يضطر الصناعي للذهاب إلى دمشق حيث ينفق أكثر من ١٥٠ ألفاً ثمن بنزين بسيارته الخاصة، ليدفع ثمن قيمة المازوت، علماً أن الكميات المخصصة للقنيطرة قليلة حيث إنه يحصل على ٣٥٠ ليتراً فقط للمعمل وهي غير كافية ما يضطره لشراء المادة من السوق السوداء وبسعر كبير.

وطالب أصحاب معامل الألبان والأجبان والكسارات بتوفير وتأمين مادة المازوت الصناعي أسوةً بباقي المحافظات، حيث تخصص المحافظة بنسبة ٤٠ بالمئة كل شهرين، وهذا يعني أن مخصصات القنيطرة ٢٠ بالمئة كل شهر، والمطلوب دعم المحافظة أسوةً بباقي المحافظات التي تحصل على ٤٠ بالمئة كل شهر وليس كل شهرين.

> صناعيون: المصارف لا تمنح قروضاً للقنيطرة وضرورة زيادة كميات المازوت الصناعي

تجار المتة وباعتها لم يلتزموا بالسعر الرسمي في حماة

مواطنون يشتكون.. والتجار يردون: «روحوا اشتروا من الوزير»!!

| حماة- محمد أحمد خبازي

تلقت «الوطن» شكاوى عديدة من مواطنين كثر، يعرضون فيها لاختفاء «المتة» من المحال التجارية، ولشرائها بأسعار زائدة من المحال التي تظهرها للعلن رغم التسعيرة التي حددتها وزارة التجارة الداخلية مؤخراً!.

وبيّن المواطنون أن العديد من الباعة لا يلتزمون بتلك التسعيرة الرسمية، بل يبيعونها وفقاً لأهوائهم الشخصية، وبأرباح فاحشة، مستغلين الطلب الشديد عليها، وأوضح بعضهم أن العلبة وزن ٥٠٠ غ تباع بالأسواق مابين ١٣ – ١٥ ألف ليرة، رغم أن وزارة التجارة الداخلية حددت سعرها للمستهلك بـ١٠ آلاف ليرة متضمنة الربح الصافي لبائعي المفرق والجملة، أما العلبة ذات ٢٥٠ غ فيبيعها الباعة مابين ٦٥٠٠ – ٧٠٠٠ ليرة، في حين سعرها التمويني ٥٠٠٠ ليرة!. والعلبة وزن ٢٠٠ غ تباع بـ٥٥٠٠ ليرة في حين سعرها الرسمي ٤٢٠٠ ليرة.

ولفت مواطنون إلى أن هذه الأسعار لا تخضع للرقابة التموينية، ولا بأي منطق سوى جشع التجار والباعة. وذكر آخرون أنهم عندما اعترضوا على الأسعار الزائدة التي فرضت عليهم، مستندين إلى قرار وزارة التجارة الداخلية، قال لهم الباعة «روحوا اشتروا من عند الوزير»!.

ومن جانبهم، كشف العديد من الباعة لـ«الوطن»، أن تجار الجملة يبيعونهم كل أنواع المتة وأوزانها بسعر عال. وأوضحوا أن بعض التجار لا يعطونهم فواتير، ومن يعطيهم تكون الفواتير وهمية وبهدف إبرازها للتموين عند الضرورة، أي يأخذون منهم أسعاراً غير التي يسجلونها بالفواتير!.

أما تجار الجملة فقد امتنع بعضهم عن التصريح لـ« الوطن»، بشكل رسمي عن اضطرارهم لرفع الأسعار. وعزوا في « دردشة» ذلك إلى تحكم الموزع بالمادة وبيعها بالسعر الحر!.

وقال أحدهم: هي مادة مطلوبة بكثرة والمواطنون لا يستطيعون الاستغناء عنها أو مقاطعتها مهما رفع المتحكمون بتدفقها في السوق بأسعارها!.

ومن جانبه رفض الموزع الرئيسي بحماة باسل كنجو هذه التهمة، وبيّن أن الغرض منها تهرب التجار والباعة من المسؤولية عن رفع الأسعار. وأوضح أن الشركة الموزعة ملتزمة بقرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك الذي حددت به أسعار كل أنواع المتة.

وأن هناك توجيهات مشددة من إدارتها بعدم طبع أي فاتورة إلا بالسعر الرسمي تحت طائلة المسؤولية. ولفت إلى أن الشركة كل يوم تطرح كمية كبيرة من المادة تقدر بنحو ٢ طن بالسوق، ومن المتوقع إغراقها بنهاية هذا الأسبوع للقضاء على الاحتكار وتلاعب الباعة والتجار بالأسعار.

وذكر كنجو أن الخلل عند تجار المفرق، فهم الذين يستغلون المستهلك ويبيعون المادة بسعر زائد.

أما مدير التجارة الداخلية بحماة رياض زيود، فبيّنَ لـ« الوطن»، أن دوريات حماية المستهلك نظمت العديد من الضبوط بحق التجار والباعة، الذين ارتكبوا مخالفات البيع بسعر زائد للمتة وغيرها من المواد والسلع.

وأوضح أن الدوريات تطابق الفواتير وتتأكد من صلاحيتها، وتخالف كل من تاجر أو بائع ينظم فاتورة وهمية وهناك العديد من الضبوط بحق مرتكبي هذه المخالفة. كما تخالف من لا يعطي فواتير بأي مادة ولفت إلى أن المديرية بحاجة إلى تعاون أكبر من المواطنين الذين يتعرضون للغش أو للبيع بسعر زائد.

فتعزيز ثقافة الشكوى أمر ضروري لوضع حد للمخالفين الذين لا يخجلون عندما يرفعون أسعارهم ولا يرأفون بحال المواطن، فلماذا الخجل من الشكوى عليهم ولماذا الرأفة بحالهم؟.